وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 14 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

تراجع مكاسب النفط وسط فائض المعروض ومخاوف الطلب الأميركي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول، بعد أن أدى هجوم بطائرة مسيرة أوكرانية إلى تعليق عمليات التحميل من أكبر ميناء في غرب روسيا، لكن المخاوف بشأن الطلب الأميركي حدّت من المكاسب.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 66.99 دولارًا للبرميل، بارتفاع قدره 62 سنتًا، أو 0.93 %. وأغلق خام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 62.69 دولارًا، بارتفاع قدره 32 سنتًا، أو 0.51 %.

وقال مسؤول من جهاز الأمن الأوكراني بأن أسعار النفط الخام شهدت في وقت مبكر من اليوم رد فعل على هجوم بطائرة مسيرة على ميناء بريمورسك شمال غرب روسيا، مما أدى إلى تعليق عمليات تحميل النفط خلال الليل.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس: "إن هذه الهجمات على البنية التحتية للطاقة الروسية قد تؤثر سلبًا على صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة الروسية". ولكن في وقت لاحق من اليوم، تراجعت المكاسب مع استمرار تركيز المتداولين على تقرير الوظائف الأميركي المنقح الصادر في وقت سابق من الأسبوع، إلى جانب ارتفاع أرقام التضخم.

وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كابيتال: "البيانات الاقتصادية لا تدعم ارتفاعًا في الأسعار". وأضاف: "الوزن الإجمالي منخفض والاتجاه هبوطي". وصرحت وزارة العمل الأميركية يوم الثلاثاء بأن الاقتصاد الأميركي قد خلق على الأرجح 911 ألف وظيفة أقل خلال الاثني عشر شهرًا حتى مارس مقارنةً بالتقديرات السابقة.

وأعلنت الوزارة يوم الخميس أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 0.4 % في أغسطس، وهو أكبر ارتفاع منذ يناير، بعد ارتفاعه بنسبة 0.2 % في يوليو. تترقب الأسواق أيضًا عقوبات أو رسومًا جمركية من إدارة ترمب تهدف إلى الحد من استخدام الهند والصين للنفط الخام الروسي.

وقال كيلدوف: "في حال وجود أي احتمال بأن تؤثر الرسوم الجمركية على الهند والصين على الصادرات، فسنشهد خروج البراميل الروسية من السوق".

انخفض خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.7 % و2 % على التوالي يوم الخميس. وقالت وكالة الطاقة الدولية يوم الخميس إن المعروض العالمي من النفط سيرتفع بوتيرة أسرع من المتوقع هذا العام بفضل الزيادات المخطط لها في الإنتاج من قبل مجموعة أوبك+ التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء مثل روسيا، وفقًا لتقرير الوكالة.

ومع ذلك، لم يُجرِ تقرير أوبك نفسه في وقت لاحق من اليوم أي تغيير على توقعاته المرتفعة نسبيًا لنمو الطلب

على النفط هذا العام والعام المقبل، قائلاً إن الاقتصاد العالمي يحافظ على اتجاه نمو قوي. وقالت شركة التعدين المدرجة في لندن أنجلو أميركان يوم الثلاثاء إنها وافقت على اندماج مع شركة تيك ريسورسز الكندية.

وفي جانب العرض، منعت مجموعة أداني، أكبر مشغل خاص للموانئ في الهند، ناقلات النفط الخاضعة لعقوبات من الدول الغربية من دخول جميع موانئها، حسبما ذكرت مصادر وأظهرت وثائق، مما قد يحد من إمدادات النفط الروسية. والهند هي أكبر مشترٍ للنفط الروسي المنقول بحرًا، والذي يتم شحنه في الغالب على متن ناقلات تخضع لعقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا.

ودعت الولايات المتحدة مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي إلى فرض رسوم جمركية على الصين والهند بسبب مشترياتهما النفطية الروسية. وناقش وزراء مالية مجموعة الدول السبع في اتصال هاتفي يوم الجمعة فرض المزيد من العقوبات على روسيا، واحتمال فرض رسوم جمركية على الدول التي يعتبرونها "مُمكّنة" لحربها في أوكرانيا، في حين دعت الولايات المتحدة حلفاءها إلى فرض رسوم جمركية على مشتري النفط الروسي.

ترأس وزير المالية الكندي فرانسوا فيليب شامبين اجتماع مجموعة السبع، الذي عُقد لمناقشة اتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة الضغط على روسيا لإنهاء حربها ضد أوكرانيا، وفقًا لبيان صادر عن كندا، التي ترأس حاليًا الرئاسة الدورية لمجموعة السبع.

واتفق الوزراء على تسريع المناقشات بشأن استخدام الأصول الروسية المجمدة لتمويل دفاع أوكرانيا، وناقشوا "مجموعة واسعة من الإجراءات الاقتصادية الممكنة لزيادة الضغط على روسيا، بما في ذلك فرض المزيد من العقوبات والإجراءات التجارية، مثل الرسوم الجمركية، على الدول التي تُمكّن المجهود الحربي الروسي"، وفقًا للبيان.

وأكد وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت لوزراء المالية خلال المكالمة ضرورة انضمامهم إلى الولايات المتحدة في فرض رسوم جمركية على الدول التي تشتري النفط من روسيا، وفقًا لما ذكره بيسنت والممثل التجاري الأميركي جيميسون غرير في بيان منفصل عقب الاجتماع.

وقال بيسنت وغرير: "لن نتمكن من ممارسة ضغط اقتصادي كافٍ لإنهاء هذا القتل العشوائي إلا من خلال جهد موحد يقطع مصادر تمويل آلة بوتين الحربية من المصدر". رحّب بيسنت وغرير بالالتزامات التي قُطعت خلال المكالمة لزيادة الضغط على العقوبات واستكشاف استخدام الأصول السيادية الروسية المجمدة لدعم دفاع أوكرانيا، وفقًا للبيان المشترك.

في وقت سابق من اليوم، دعا متحدث باسم وزارة الخزانة الأميركية حلفاء مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي إلى فرض "رسوم جمركية مجدية" على السلع القادمة من الصين والهند للضغط عليهما لوقف مشترياتهما من النفط الروسي.

وفرض الرئيس دونالد ترمب رسومًا جمركية إضافية بنسبة 25 % على الواردات من الهند للضغط على نيودلهي لوقف مشترياتها من النفط الخام الروسي المخفّض السعر، مما رفع إجمالي الرسوم العقابية على السلع الهندية إلى 50 % وأدى إلى تدهور المفاوضات التجارية بين الدولتين الديمقراطيتين.

لكن ترمب امتنع عن فرض رسوم جمركية إضافية على

الواردات الصينية بسبب مشتريات الصين من النفط الروسي، في الوقت الذي تسعى فيه إدارته إلى إبرام هدنة تجارية هشة مع بكين.

من المقرر أن يسافر بيسنت إلى مدريد يوم الجمعة لإجراء جولة أخرى من المحادثات مع نظيره الصيني، نائب رئيس الوزراء هي ليفينغ، والتي ستتناول قضايا التجارة، ومطالب واشنطن لشركة تيك توك الصينية بسحب استثماراتها من الولايات المتحدة، وقضايا مكافحة غسل الأموال.

وصرح ترمب في وقت سابق من يوم الجمعة بأن صبره على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ينفد، لكنه لم يهدد بفرض عقوبات جديدة خلال مقابلة مع قناة فوكس نيوز. وأعرب ترمب عن إحباطه من فشل بوتين في وقف الحرب. وقال إن فرض عقوبات على البنوك والنفط خيارٌ لزيادة الضغط على روسيا، لكنه أضاف أن الدول الأوروبية بحاجة إلى المشاركة أيضًا. وقال ترمب: "سيتعين علينا اتخاذ إجراءات صارمة للغاية".

وجاء ارتفاع أسعار النفط يوم الجمعة مع تجدد المخاوف بشأن إمدادات الخام الروسية، متجاوزةً المخاوف بشأن فائض المعروض والطلب الأميركي المستقبلي. ارتفع كلا العقدين بنسبة تتراوح بين 2 % و3 % خلال هذا الأسبوع.

تلقى النفط دعمًا هذا الأسبوع من مجموعة من التقارير التي أظهرت سعي الولايات المتحدة لفرض عقوبات أشد على كبار مشتري النفط الروسي، وتحديدًا الهند والصين. وأفادت تقارير يوم الخميس أن الولايات المتحدة تسعى للضغط على دول مجموعة السبع لفرض رسوم جمركية أعلى بشكل حاد على الصين والهند لشرائهما النفط الروسي.

يواجه كلا البلدين بالفعل رسومًا جمركية أميركية بنسبة 50 % تقريبًا، لكنهما لم يُبدِيا أي نية لتقليص مشترياتهما من النفط من موسكو. ودعت الولايات المتحدة إلى فرض رسوم جمركية بنسبة 100 %، وشوهدت في وقت سابق تطلب من الاتحاد الأوروبي زيادة رسومه الجمركية على الصين والهند. قد يؤدي انقطاع إمدادات النفط الصينية والهندية إلى تقليص إمدادات النفط العالمية، نظرًا لكونهما من أكبر مستوردي النفط الخام في العالم.

وأعلن الكرملين يوم الجمعة عن توقف مفاوضات السلام بين روسيا وأوكرانيا. عقد المفاوضون ثلاث جولات من المحادثات المباشرة هذا العام في إسطنبول، كان آخرها في 23 يوليو، لكن لا يزال الطرفان متباعدين بشأن شكل اتفاق السلام المحتمل، مما قد يؤدي إلى فرض عقوبات غربية إضافية على روسيا.

بالإضافة إلى ذلك، أدى هجوم بطائرة مسيرة على ميناء بريمورسك شمال غرب روسيا - أحد أكبر محطات تصدير النفط والوقود في البلاد - إلى تعليق عمليات تحميل النفط خلال الليل، نقلاً عن مسؤول من جهاز الأمن الأوكراني.

وأثار تقرير وكالة الطاقة الدولية مخاوف بشأن فائض المعروض. انخفضت أسعار النفط بنحو 2 % يوم الخميس بعد أن أشارت الوكالة في تقريرها الشهري إلى أن إنتاج النفط العالمي من المرجح أن يرتفع أكثر من المتوقع هذا العام، في ظل زيادات الإنتاج التي تقوم بها مجموعات منتجة رئيسة مثل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع المعروض بمقدار 2.7 مليون برميل يوميًا في عام 2025، بزيادة عن التوقعات السابقة البالغة 2.5 مليون برميل يوميًا، وبمقدار 2.1 مليون برميل يوميًا إضافية في عام 2026.

كما أصدرت أوبك تقريرها الشهري هذا الأسبوع، لكنها لم تُجرِ أي تغيير على توقعاتها المرتفعة نسبيًا لنمو الطلب العالمي على النفط في عامي 2025 و2026، مشيرةً إلى أن الاقتصاد العالمي ينمو بثبات.

وتتوقع المنظمة ارتفاع الطلب بمقدار 1.29 مليون برميل يوميًا في عام 2025، أي ما يُقارب ضعف المعدل الذي توقعته وكالة الطاقة الدولية. وافقت أوبك+ يوم الأحد على زيادة الإنتاج بهامش أقل بكثير مما كانت تخشى الأسواق، وهي خطوة عززت بعض قوة أسعار النفط.

لكن هذا الارتفاع قابله إلى حد كبير تزايد المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على الوقود، لا سيما بعد بيانات ضعيفة عن مخزونات النفط الأميركية. وتلقى النفط بعض الدعم من تصاعد التوترات الجيوسياسية في روسيا وأوكرانيا والشرق الأوسط هذا الأسبوع، كما ساعده احتمال فرض المزيد من العقوبات الأميركية على موسكو.

لكن هذا الارتفاع قابله إلى حد كبير ضعف البيانات الاقتصادية الأميركية التي أثارت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب، بالإضافة إلى تقرير سلبي من وكالة الطاقة الدولية أثر على السوق.

وأفادت ثلاثة مصادر مطلعة على المحادثات أن الحكومة الكندية تُجري مناقشات مع شركات الطاقة ومقاطعة ألبرتا المنتجة للنفط حول إلغاء سقف اتحادي على انبعاثات قطاع النفط والغاز في البلاد إذا خفّضت الصناعة والمقاطعة بصمتهما الكربونية بطرق أخرى. ولم يُطبّق سقف الانبعاثات الكندي بعد من خلال تشريعات. لكن احتمال تطبيقه قوبل بإدانة واسعة من شركات النفط والغاز الكندية التي قالت إنه سيجبرها على خفض الإنتاج.

وواجه رئيس الوزراء مارك كارني، الذي فاز في انتخابات أبريل واعدًا بحماية الاقتصاد الكندي من الرسوم الجمركية الأميركية، بعض الانتقادات لتراجعه عن التركيز السابق لحزبه الليبرالي على البيئة.

وأفادت مصادر بأن لهجة حكومته قد تغيرت بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبل بضعة أسابيع، مضيفةً أن المسؤولين كانوا حتى وقت قريب يشيرون إلى بقاء سقف الانبعاثات كما هو. ولم تكن المصادر مخولة بالحديث علنًا عن هذه المناقشات.

وصرح كارني خلال الحملة الانتخابية بأنه سيُبقي على سقف الانبعاثات، الذي من المقرر ألا يدخل حيز التنفيذ حتى عام 2030. وكان سلفه، جاستن ترودو، قد نشر مسودة لوائح خاصة بهذا السقف في نوفمبر.

وأضافت المصادر أن المحادثات الحالية قد تؤدي إلى إلغاء سقف الانبعاثات كجزء من "استراتيجية تنافسية مناخية" جديدة وأوسع نطاقًا، والتي تهدف الحكومة الفيدرالية إلى الكشف عنها في وقت لاحق من هذا الخريف.

في حين أن آليات مثل الحد الأقصى للانبعاثات يمكن أن تلعب دورًا في بناء مستقبل يُقلل الانبعاثات، قال متحدث باسم وزارة البيئة في بيان: "لن نحقق ذلك من خلال التنظيم وحده". وأضاف البيان: "الحكومة الكندية الجديدة ملتزمة بسياسة مناخية موحدة وموثوقة وقابلة للتنبؤ؛ تُقلل الانبعاثات، وتحفز الاستثمار، وتبني اقتصاد المستقبل".

ورفض وزير الموارد الطبيعية الكندي، تيم هودجسون، مناقشة تفاصيل المفاوضات، لكنه قال في مقابلة يوم الخميس إن الحكومة الفيدرالية ملتزمة بتوفير طاقة

نظيفة وتقليدية بطريقة مسؤولة بيئيًا.

وقال هودجسون: "حكومتنا تُركز على النتائج، وليس على كيفية تحقيق ذلك". أي خطوة لإلغاء الحد الأقصى ستكون مشروطة بالتزامات جدية ومتجددة من ألبرتا وقطاع النفط بخفض الانبعاثات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المضي قدمًا في مشروع "باثوايز" لاحتجاز الكربون وتخزينه، وفقًا لمصدرين.

وصرح كارني هذا الأسبوع في اجتماع للحزب الليبرالي الحاكم في إدمونتون بأن استراتيجية كندا الجديدة للتنافسية المناخية ستركز على "النتائج بدلًا من الأهداف والاستثمارات بدلًا من الحظر". يُعد النفط والغاز أكثر الصناعات انبعاثات في كندا، وتستمر انبعاثاتهما في الارتفاع بسبب ارتفاع الإنتاج في منطقة الرمال النفطية في البلاد.

ومن المرجح أن تتخلف أوتاوا عن الوفاء بالتزامها الدولي بشأن المناخ بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 40-45 % عن مستويات عام 2005 بحلول عام 2030 ما لم يكثف قطاع النفط والغاز جهوده لإزالة الكربون.

وقال كيث ستيوارت، الخبير الاستراتيجي في منظمة غرينبيس كندا: "سيكون من الخطأ الفادح أن تتراجع الحكومة الليبرالية عن العمل المناخي بينما لا تزال حرائق الغابات مشتعلة في جميع أنحاء البلاد". بموجب شروط هذا الحد الأقصى، ستُلزم الحكومة الفيدرالية قطاع النفط والغاز بخفض انبعاثاته إلى 137 مليون طن متري، أي أقل بنسبة 37 % من مستويات عام 2022، بحلول عام 2030.

ووعد كارني بجعل كندا "القوة العظمى الرائدة في مجال الطاقة في العالم"، والمضي قدمًا في تطوير الطاقة النظيفة مع تعزيز تنافسية قطاع النفط والغاز التقليدي. كما سعى إلى إصلاح العلاقات الفيدرالية مع ألبرتا، التي ازدادت توترا في عهد ترودو بسبب تركيز الحكومة الشديد على القضايا البيئية.

وطالبت شركات النفط والغاز الكندية مرارًا وتكرارًا بإلغاء تشريعات أخرى من عهد ترودو، بما في ذلك حظر ناقلات النفط قبالة الساحل الشمالي لكولومبيا البريطانية، لتحفيز الاستثمار الخاص بشكل كبير.

ترمب يطلب إلغاء مشروع طاقة رياح بحرية بقيمة 6 مليارات دولار

الاقتصادية

طلبت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من محكمة فيدرالية إلغاء الموافقة على مشروع طاقة رياح بقيمة 6 مليارات دولار مخطط له قبالة سواحل ولاية ماريلاند، وذلك ضمن مساعٍ أوسع لعرقلة تطوير موارد الطاقة النظيفة البحرية.

ويسعى مكتب إدارة طاقة المحيطات التابع لوزارة الداخلية الأمريكية إلى إلغاء تصريح مُنح لمشروع طاقة الرياح البحرية في ماريلاند، بحسب وثيقة قُدمت للمحكمة يوم الجمعة. وكانت الإدارة قد لمحت في وثيقة قُدمت الشهر الماضي إلى نيتها وقف العمل بالمشروع.

أوضح المكتب أنه أساء تقدير تأثير المشروع على المروحيات المخصصة لعمليات البحث والإنقاذ، فضلاً عن تأثيره على مصائد الأسماك التجارية، خلال الموافقة السابقة التي صدرت في عهد إدارة جو بايدن، وذلك وفقاً لوثيقة يوم الجمعة.

وأضاف أنه اكتشف خطأ في موازنة بعض العوامل القانونية، مما أسفر عن إصدار الموافقة السابقة في عهد بايدن، بحسب ما ورد في الوثيقة.

تصعيد ترمب ضد طاقة الرياح

يجري تطوير مشروع ماريلاند عبر شركة "يو إس ويند" (US Wind)، التي تخطط لتركيب ما يصل إلى 114 توربيناً على بُعد نحو 10 أميال بحرية قبالة سواحل أوشن سيتي بولاية ماريلاند، وكان من المقرر أن يبدأ البناء العام المقبل. وتعود ملكية "يو إس ويند" إلى صناديق تُدار من قبل "أبولو غلوبال مانجمنت" (Apollo Global Management) وشركة تابعة لـ"توتو هولدينغ" (Toto Holding SpA).

كثف ترمب هجماته على مشاريع طاقة الرياح ضمن حملته المناهضة للطاقة النظيفة خلال ولايته الثانية. فقد أوقفت إدارته مؤخراً العمل في مشروع شبه مكتمل لمزرعة رياح بحرية قبالة سواحل رود آيلاند، تديره شركة "أورستيد" (Orsted A/S) الدنماركية.

وأعلنت الإدارة أيضاً نيتها منع المضي قدماً في إنشاء منشأتين مماثلتين قبالة سواحل ولاية ماساتشوستس.

الشرق الأوسط

ترمب يضغط على دول «حلف الأطلسي» لوقف شراء النفط الروسي

بعث الرئيس الأميركي دونالد ترمب برسالة إلى دول «حلف شمال الأطلسي»، السبت، يحضهم فيها على وقف شراء النفط الروسي وفرض عقوبات كبيرة على موسكو لإنهاء حربها على أوكرانيا.

وقال في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي: «أنا مستعد لفرض عقوبات كبيرة على روسيا عندما توافق جميع دول (حلف شمال الأطلسي) على فعل الشيء نفسه وتبدأ في ذلك، وعندما تتوقف جميع دول الحلف عن شراء النفط من روسيا».

واقترح أن يفرض الحلف، كمجموعة، رسوماً جمركية تتراوح بين 50 في المائة و100 في المائة على الصين لإضعاف تعاونها الاقتصادي مع روسيا.

ويأتي هذا عقب تهديدات ترمب السابقة بفرض عقوبات على موسكو، وعقوبات ثانوية على الدول التي تشتري نفطها مثل الصين والهند، وهما من أكبر المشترين، إذا لم يحرز تقدم نحو إنهاء الحرب في أوكرانيا.

وفرض الرئيس الأميركي رسوماً جمركية إضافية بنسبة 25 في المائة على البضائع الهندية، عازياً ذلك إلى استمرار واردات نيودلهي من النفط الروسي، لكنه لم يتخذ إجراء مماثلاً ضد الصين.

طائرة مسيرة أوكرانية تصيب مصفاة نفط روسية تابعة لشركة "باشنفت"

اقتصاد الشرق

أصابت وحدة الاستخبارات العسكرية الأوكرانية، يوم السبت، مصفاة "نوفويل" التابعة لشركة "باشنفت" (Bashneft) في مدينة أوفا بجمهورية باشكورتوستان، وفق شخص مطلع على العملية.

وأوضح الشخص، الذي طلب عدم الكشف عن هويته لأن المعلومات غير معلنة، أن البيانات الأولية تُظهر أن "عمود تفريغ للتكرير الأولي للنفط" قد تضرر.

وتم تعليق الرحلات مؤقتاً في مطار أوفا، الذي يسيّر رحلات إلى وجهات داخل روسيا وتركيا ومصر ودول أخرى.

رادي خابيروف، رئيس منطقة باشكورتوستان الروسية، كان صرح في وقت سابق بأن هجوماً بطائرة مسيّرة تسبب في اندلاع حريق بمجمع "باشنفت"، لكنه لم يحدد أي من المصافي الثلاث أُصيب.

وبحسب موقع شركة "روسنفت" (Rosneft)، فإن وحدة "باشنفت" التابعة لها تضم ثلاث منشآت لتكرير النفط في أوفا، وهي "نوفويل" و"أوفيمسكي" و"أوفانفتخيم" – بطاقة معالجة إجمالية تبلغ 23.5 مليون طن من النفط سنوياً.

ولم ترد الخدمة الصحفية لشركة "روسنفت" على رسالة عبر "واتساب" تطلب التعليق خارج ساعات العمل الرسمية.

تقع أوفا على بُعد نحو 1200 كيلومتر شرق موسكو، وحوالي 1400 كيلومتر شمال شرق خطوط المواجهة في أوكرانيا. وتبعد أكثر إلى الشرق من مدينة سمارا، حيث نفذت أوكرانيا سلسلة ضربات في أواخر أغسطس.

كثّفت أوكرانيا في الآونة الأخيرة هجماتها على البنية التحتية الروسية للطاقة، بما في ذلك استهداف عدة مصافٍ. وقالت كييف يوم الجمعة إنها أصابت منشآت تتعامل مع ما يقرب من نصف صادرات روسيا المنقولة عبر البحر من الخام.

"بتروجيت" المصرية تفوز بعقد بنية تحتية بالسعودية بـ160 مليون دولار

اقتصاد الشرق

القاهرة - أشرف فكري

فازت شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية "بتروجيت" –الذراع الهندسية للهيئة المصرية العامة للبترول– بعقد قيمته 600 مليون ريال سعودي (160 مليون دولار) لتنفيذ أعمال مدنية في قاعدة الملك سعود الجوية في السعودية، وفق ما كشفه مسؤول حكومي مصري تحدث لـ"الشرق" بشرط عدم نشر اسمه.

المسؤول أوضح لـ"الشرق" أن العقد يشمل أعمال التوصيلات وشبكات الحماية والكهرباء، إضافة إلى ربط خطوط الصرف والمياه الخاصة بمحطة كهرباء ستُنفَّذ من قبل تحالف يضم شركتي "الفنار"، و"عصام قباني" السعوديتين إلى جانب "بتروجيت" من مصر.

ومن المقرر أن تُستكمل أعمال المحطة خلال 18 شهراً من تاريخ توقيع العقود.

"بتروجيت" تعزز بصمتها عربياً

تعمل "بتروجيت" حالياً في 14 سوقاً عربية ودولية، وبلغت قيمة تعاقداتها الجديدة حتى مارس الماضي، نحو 112 مليار جنيه مصري (2.32 مليار دولار) ، منها نحو 60% خارج مصر، ليصل إجمالي حجم أعمالها الممتد حتى عام 2028 إلى 215 مليار جنيه، (4.46 مليار دولار) بحسب بيانات الجمعية العمومية للشركة.

المسؤول الحكومي –الذي فضّل عدم الكشف عن هويته– أشار إلى أن الشركة تسعى إلى تعزيز حضورها الخارجي خصوصاً في أسواق ودول مثل السعودية وكذلك الإمارات، حيث تشارك حالياً في عدة مناقصات مطروحة من جانب شركتي أرامكو وأدنوك. كما تستهدف الدخول في مشروعات صناعية ونفطية في كل من العراق، الجزائر، سلطنة عُمان، والكويت، و كذلك إلى التوسع في أسواق غير تقليدية مثل موزمبيق، أنغولا، الكونغو، وكرواتيا.

حققت "بتروجيت" صافي ربح يتجاوز 14 مليار جنيه (290 مليون دولار) خلال السنة المالية 2024-2025، فيما سجلت الشركة أكثر من 193 مليون ساعة عمل آمنة، في مؤشر على التزامها بمعايير السلامة والصحة المهنية، وفق ما ورد في سجلات الشركة.

المغرب بصدد تطوير محطة تخزين طاقة كهرومائية بقيمة 450 مليون دولار

اقتصاد الشرق

يستعد المغرب لبدء تنفيذ أحدث مشاريعه في مجال الطاقات المتجددة، من خلال بناء محطة ضخ وتخزين الطاقة الكهرومائية شمال البلاد. ويُنتظر أن يشكّل هذا المشروع خطوة لتعزيز مرونة الشبكة الكهربائية وتمكين إدماج أكبر للطاقة الريحية والشمسية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

المشروع أعده المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الحكومي، من المتوقع أن يتم اكتمال جمع تمويله بنحو 450 مليون دولار بحلول مايو 2026 بمشاركة البنك الدولي للإنشاء والتنمية التابع لمجموعة البنك الدولي، إضافة إلى صندوق التكنولوجيا النظيفة، والبنك الأفريقي للتنمية، بحسب وثيقة حول المشروع اطلعت عليها "الشرق".

نمو الطلب على الكهرباء في المغرب

يزاد استهلاك الكهرباء في المغرب بنسبة 4% سنوياً منذ عام 2010، ووصل إلى 45.7 تيراواط في الساعة العام الماضي بحسب أرقام رسمية، وهو ما يُبرز الحاجة إلى تلبية الطلب المتزايد من خلال مشاريع تحول الطاقة، وتعزيز إدماج مشاريع الطاقات المتجددة في الشبكة الكهربائية.

من المرتقب أن يوفر مشروع "إفحصة" (Ifahsa) قدرة تخزينية تُقدر بنحو 690 غيغاواط ساعة سنوياً مع قدرة توليد عند الذروة بنحو 300 ميغاواط، ما يسمح بامتصاص فائض الكهرباء المولدة من الشمس والرياح وضخها مجدداً عند الحاجة، بحسب وثيقة المشروع.

قال البنك الدولي في الوثيقة إن المشروع "يتماشى مع أهداف المغرب في رفع نسبة الطاقات المتجددة إلى أكثر من 50% بحلول 2030، والمضي نحو تحقيق الحياد الكربوني في 2050"

الفحم أكبر مصدر للطاقة في المغرب

بنهاية العام الماضي، بلغت القدرة المركبة من الطاقات المتجددة في المغرب 5337 ميغاواط، أي ما يمثل 45% من إجمالي القدرة المركبة، لكنها لبّت فقط 25% من الطلب الوطني على الكهرباء.

تتصدر طاقة الرياح بـ2360 ميغاواط، متجاوزةً الطاقة الكهرومائية التي بلغت 2120 ميغاواط، فيما ظلت الطاقة الشمسية متواضعة عند 857 ميغاواط. ولا يزال الفحم أبرز مصدر لإنتاج الطاقة في المغرب حيث يُساهم بنسبة 55% من إجمالي إنتاج الكهرباء في البلاد، وفقاً لأرقام الوكالة الدولية للطاقة لعام 2024.

المشروع الجديد يعتمد على تقنية التخزين الكهرومائي بالضخ (Pumped Hydropower Storage)، وهي من أكثر الحلول نجاحاً على مستوى العالم لتخزين الطاقة على المدى الطويل مُقارنةً بالبطاريات، بما يسمح بموازنة العرض والطلب على الكهرباء، وضمان استقرار وموثوقية شبكة الطاقة، بحسب البنك الدولي.

من المقرر أن يتم ربط المشروع بشبكة نقل بجهد 400 كيلوفولت، ما يجعله مؤهلاً لتخفيف الضغط على الكهرباء

في شـمال الـبلاد الـذي يشـهد نمـواً في الطلـب بدعـم مـن أحد أكبر المناطق الصناعية في المملكة التي تضم أكبر مصنع لإنتـاج السـيارات في القـارة الأفريقيـة.

"بلومبرغ": الكويت تدرس جذب 7 مليارات دولار عبر صفقة خطوط أنابيب

اقتصاد الشرق

تـدرس "مؤسسـة البترول الكويتيـة" (Kuwait Petrole-um Corp) تأجير جزء من شبكة خطوط الأنابيب الخاصة بها للمساعدة في تمويل خطة استثمارية بقيمة 65 مليار دولار تشمل أنشطة الاستكشاف والإنتاج إلى قطاع البتروكيماويات، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

تعمل "سنترفيو بارتنرز" (Centerview Partners) على تقديم المشورة للشركة المملوكة للدولة بشأن الصفقة، بحسب أحد الأشخاص الذي طلب عدم الكشف عن هويته أثناء التحدث عن معلومات غير معلنة. ومن المرجح أن تكون العملية مشابهة لما قامت به دول خليجية مجاورة مثل السعودية والإمارات، التي سعت إلى استغلال أصول حكومية لجذب استثمارات أجنبية.

وتهدف "مؤسسة البترول الكويتية" إلى جمع ما بين 5 مليارات دولار و7 مليارات دولار عبر الصفقة، بحسب شخصين. وكجزء من العملية، تدرس الشركة تأجير 13 خط أنابيب لمدة 25 عاماً، وفق الأشخاص.

أكد الأشخاص أن المناقشات لا تزال جارية، وأنه لم تُتخذ قرارات نهائية بعد، كما أن الخطة ستتطلب أيضاً الموافقة النهائية من حكومة الكويت، التي تُعد خامس أكبر منتج في "أوبك".

وامتنع ممثلو "مؤسسة البترول الكويتية" و"سنترفيو" عن التعليق.

استقطاب الاستثمار الأجنبي

برنامج استثمارات "مؤسسة البترول الكويتية"، الذي بدأ في أبريل 2024، يتضمن خططاً لإنفاق قرابة 33 مليار دولار على زيادة طاقة إنتاج النفط للوصول إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول 2035.

في نوفمبر، قال الرئيس التنفيذي الشيخ نواف الصباح لـ"بلومبرغ" إن الشركة تدرس عدة مصادر تمويل لمشروعاتها المستقبلية، بما في ذلك صفقات محتملة لخطوط الأنابيب.

وأضاف: "نحن نبحث عن المكان الذي سيأتي منه المال الأرخص. وإذا كان ذلك عبر صفقة استغلال أصول خطوط أنابيب، والتي ستكون متاحة أمام المستثمرين المحليين والأجانب، مثلما فعلت (أدنوك) و(أرامكو) مؤخراً، فسأسعى وراء ذلك".

الاستئجار وإعادة التأجير

وأشار حينها إلى أن أي اتفاق من هذا النوع سيجري على الأرجح عبر آلية "الاستئجار وإعادة التأجير".

تأتي هذه المناقشات بعد أسابيع قليلة من توقيع "بلاك روك" (BlackRock) عبر "غلوبال إنفراستركتشر بارتنرز" على صفقة بقيمة 11 مليار دولار لاستئجار البنية التحتية لمشروع غاز الجافورة وإعادة تأجيرها لاحقاً لـ"أرامكو" لمدة 20 عاماً.

وفي 2019، باعت "أدنوك" نسبة 40% من حصتها في شبكة أنابيب النفط إلى "بلاك روك" و"كيه كيه آر آند كو" (KKR & Co)، لكن كياناً مقره أبوظبي اشترى تلك الحصة لاحقاً. كما باعت "أدنوك" حصة في وحدة خطوط أنابيب الغاز إلى مجموعة مستثمرين بقيادة "غلوبال إنفراستركتشر بارتنرز"، فيما استحوذ تحالف بقيادة "بلاك روك" على 49% من شركة "أرامكو لأنابيب الغاز" قبل سنوات.

كندا تدرس استثناءات قانونية لبناء خط جديد لتصدير النفط

اقتصاد الشرق

أعلن رئيس الوزراء الكندي مارك كارني أن بلاده تدرس تعديلات تنظيمية تتيح بناء خطوط أنابيب نفط جديدة.

وأوضح كارني خلال مؤتمر في مدينة إدمونتون بمقاطعة ألبرتا يوم الخميس، أن القانون الجديد الذي أُقر في يونيو يمنح الحكومة صلاحية تعديل القواعد القائمة "بما يخدم المصلحة الوطنية"، وذلك رداً على سؤال بشأن إمكانية إنشاء خط أنابيب جديد للخام.

وتفرض كندا حالياً حظراً على مرور ناقلات النفط في أجزاء واسعة من سواحل بريتيش كولومبيا، إلى جانب تحديد سقوف لانبعاثات قطاع النفط والغاز.

غير أن كارني أشار إلى أن فتح منافذ جديدة لتصدير الخام عبر الموانئ البحرية يبقى مرهوناً باستثمارات بمليارات الدولارات في مشروع ضخم لاحتجاز الكربون بهدف خفض الانبعاثات. واعتبر أن مشروع "باثوايز" (Pathways) الذي تبحثه كبريات شركات النفط الكندية "شرط أساسي لتشغيل تلك الخطوط".

ربط المشاريع باستثمارات بخفض الانبعاثات

كما كشف خلال المؤتمر الصحفي عن أول خمسة مشاريع سيتولاها المكتب الفيدرالي الجديد الذي أنشأه بهدف تسريع إجراءات البناء وجذب الاستثمارات.

ورغم أن القائمة لم تتضمن أي خط أنابيب للخام، إلا أن الحكومة أوضحت في وثيقة أنها ستركز على تطوير "مشروع لاحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه في ألبرتا، إلى جانب بنية تحتية إضافية للطاقة، بما يعزز قطاع الطاقة التقليدية ويخفض الانبعاثات وكثافتها في الرمال النفطية".

وأعاد كارني التذكير بما وصفته رئيسة وزراء ألبرتا، دانييل سميث، في يونيو الماضي بـ"الصفقة الكبرى" التي تربط بين بناء خط أنابيب جديد وجهود خفض الانبعاثات.

تتجه حالياً غالبية صادرات ألبرتا النفطية إلى الولايات المتحدة، في وقت لا يوجد سوى خط أنابيب واحد قادر على تزويد الناقلات المتجهة إلى الأسواق الآسيوية، ما يجعل الخام الكندي الثقيل يُباع بخصم مقارنة مع خام غرب تكساس الوسيط. ويُضاف إلى ذلك أن الاعتماد الكبير على السوق الأميركية بات يشكل عبئاً متزايداً في ظلّ الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب.

دعم توسع إنتاج النحاس

وفي حين تشهد علاقة حكومة ألبرتا مع الحكومة الكندية الليبرالية توتراً مستمراً، إذ تتهمها بعرقلة قطاع النفط والغاز عبر سياسات مناخية مُشددة، إلا أن رئيسة وزراء ألبرتا، دانييل سميث، وصفت اجتماعها مع كارني يوم الأربعاء بأنه كان "مثمراً بشكل استثنائي"، وأعربت عبر منصات التواصل الاجتماعي عن تفاؤلها بأن "هواجس سكان ألبرتا باتت تُسمع أخيراً".

كما أبدى كارني يوم الخميس دعمه لتوسيع إنتاج النحاس، مضيفاً مشروعين إلى القائمة الأولية للمشاريع التفضيلية:

مشروع منجم ماكلفينا باي في مقاطعة ساسكاتشوان، وتوسعة منجم ريد كريس في شمال غرب بريتيش كولومبيا. وأكدت الحكومة أن هذه المشاريع ستعزز مكانة كندا كمورد عالمي رئيسي للمعادن الحيوية.

وعقب الإعلان، قفزت أسهم شركة "فوران ماينينغ" (Foran Mining)، المالكة لمنجم ساسكاتشوان، بما يصل إلى 9.8% في بورصة تورونتو.

بعد منحة النفط السعودي.. هذه تطورات مفاوضات سوريا مع 3 دول

الطاقة

عبدالرحمن صلاح

بعد الكشف عن منحة النفط السعودي، تتفاوض سوريا مع العديد من الدول في الوقت الراهن، لدعم قطاع الطاقة، خاصة إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع الكهرباء، وتأمين إمدادات الوقود للمحطات.

وحسب مصادر تحدثت إليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)؛ فإن دولًا عربية وأجنبية تخوض محادثات مع وزارة الطاقة السورية، لتقديم الدعم اللازم أو المشاركة بخبراتها في إعادة تأهيل قطاع الطاقة بالبلاد.

ومن بين هذه الدول، تأتي السعودية التي قدمت قبل أيام منحة نفط خام إلى سوريا حجمها 1.6 مليون برميل، وكذلك هناك محادثات مع العراق وأذربيجان، إلى جانب قطر التي تؤمّن 3.4 مليون متر مكعب من الغاز الأذربيجاني يوميًا إلى سوريا عبر تركيا.

في حين هناك محاولات لإعادة إحياء الربط الكهربائي مع الأردن، من خلال صيانة وتحديث الجزء الواقع في الأراضي السورية؛ إذ أعلنت عمان جاهزية خطوطها لبدء الربط بمجرد جاهزية الجانب السوري.

وفي تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، يكشف مدير الاتصال الحكومي في وزارة الطاقة السورية أحمد سليمان، عن تطورات محادثات بلاده مع 3 دول، هي السعودية والعراق وأذربيجان.

يقول "سليمان": "نحن منفتحون على جميع الدول العربية الشقيقة لتعزيز التعاون في مجال الطاقة ونرحب بأي جهد لدعم سوريا في تجاوز التحديات التي يواجهها القطاع".

منحة النفط السعودي إلى سوريا

أشاد أحمد سليمان بمنحة النفط السعودي إلى سوريا، ودور المملكة في دعم قطاع الطاقة خلال المدة الحالية، من خلال محادثات بين البلدين.

وقال في تصريحاته إلى منصة الطاقة، إن "السعودية دولة شقيقة تمتلك خبرة واسعة وإمكانات كبيرة في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة".

وتابع: "نحن نثمّن المبادرة الأخيرة للمملكة بتقديم منحة نفطية لدعم سوريا، وبطبيعة الحال هناك آفاق للتعاون في قطاع الكهرباء أيضًا، وهو ما يجري تداوله في اللقاءات مع الأشقاء السعوديين".

وبسؤاله عن أبرز الدول التي تستورد سوريا منها النفط حاليًا، أوضح أن بلاده تعتمد على طرح المناقصات لشراء النفط الخام، وهذا الأمر يحدد مصادر التوريد.

وأضاف: "الأهم بالنسبة لنا ليس التركيز على دولة بعينها بقدر ما هو الحفاظ على استقرار الكميات الواردة".

وفي حين يتحفظ المسؤول الحكومي على إعلان أسماء الدول التي تستورد منها سوريا النفط الخام، فإن بيانات حديثة لوحدة أبحاث الطاقة أظهرت 4 دول توفر غالبية النفط الخام والمشتقات النفطية إلى سوريا منذ بداية عام 2025 ؛ إذ جاءت روسيا في المقدمة، ثم كميات صغيرة من جورجيا واليونان وتركيا، كما يوضح الرسم البياني التالي:

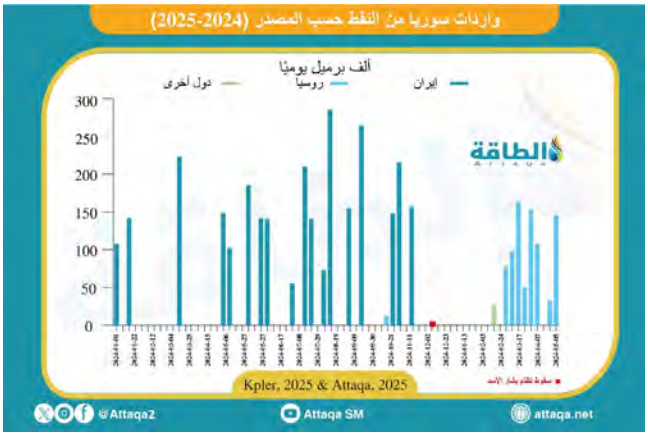

الغاز الأذربيجاني إلى سوريا

يتدفّق الغاز الأذربيجاني إلى سوريا حاليًا من خلال منحة قطرية تشمل توريد 3.4 مليون متر مكعب يوميًا، لمدة غير محددة.

وبسؤال مسؤول الاتصال الحكومي أحمد سليمان عن التفكير في إبرام عقد استيراد طويل الأجل مع أذربيجان، قال: إن "أذربيجان شريك مهم وقد أسهمت في دعم احتياجات سوريا من الغاز في المدة الأخيرة عبر تركيا".

وتابع: "نحن ندرس مع الجانب الأذربيجاني إمكان تطوير التعاون إلى شراكات أطول مدى وأكثر استقرارًا".

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بفرص إعادة تأهيل خط أنابيب النفط العراقي السوري المعروف بـ"خط أنابيب كركوك-بانياس"، يرى أحمد سليمان أن هذا الخط يمثل مشروعًا إستراتيجيًا لسوريا والعراق معًا، وإعادة تأهيله ستعود بالنفع على البلدين.

وأضاف أن النقاشات مع الجانب العراقي كانت إيجابية، وهناك إرادة مشتركة لدراسة جدوى إعادة تفعيل الخط ضمن رؤية تكاملية للمصالح الاقتصادية.

وحول إمكان توقيع صفقة لاستيراد النفط الخام إلى حين حسم مسألة إعادة تأهيل خط أنابيب كركوك-بانياس، اكتفى بالقول: "ناقشنا مع الجانب العراقي العديد من الخيارات في إطار التعاون الثنائي.. العراق أبدى تفهمًا للتحديات التي نواجهها".

إنتاج النفط الليبي ينتعش بـ4100 برميل جديدة يوميًا

الطاقة

شهد إنتاج النفط الليبي انتعاشًا جديدًا بعد إعلان شركة الواحة للنفط عن إضافة بئر أفقية عالية الإنتاجية في محطة الدفة، ليسهم مباشرة في رفع معدلات الإنتاج، وسط جهود وطنية لتعزيز الاقتصاد ودعم موارد الدولة.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، فإن الاختبارات الأولية للبئر الجديدة "ك 222" أظهرت قدرتها على إنتاج نحو 4100 برميل يوميًا، وهو ما يعكس نجاحًا فنيًا وتنفيذيًا يضاف لإنجازات قطاع النفط الوطني في واحدة من أكثر المراحل حساسية.

ويأتي هذا التطور في وقت تسعى فيه المؤسسة الوطنية للنفط لتعزيز إستراتيجيتها الرامية إلى رفع معدلات إنتاج النفط الليبي، مدعومة بالابتكار التكنولوجي في عمليات الحفر الأفقي والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في تطوير الحقول.

ويؤكد مسؤولو القطاع أن هذا الإنجاز يعكس إصرار ليبيا على استعادة موقعها كلاعب رئيس في الأسواق العالمية، من خلال رفع الإنتاج تدريجيًا لمواجهة التحديات وتحقيق استقرار اقتصادي يدعم خطط التنمية المستدامة.

إنجاز تقني في محطة الدفة

تمكنت شركة الواحة -من خلال حفر البئر الأفقية الجديدة- من تحقيق إنجاز تقني جاء نتيجة جهود مكثفة من إداراتها الفنية، التي سخّرت أحدث التقنيات المبتكرة في عمليات الحفر والتطوير، بما ساهم في الوصول إلى معدلات إنتاجية مرتفعة تجاوزت التوقعات الأولية.

وأكدت الشركة أن نجاح حقل الدفة يعكس كفاءة الكوادر الوطنية التي أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات الميدانية، خاصة مع الظروف الأمنية والاقتصادية التي مرّت بها ليبيا في السنوات الأخيرة، ما يجعل الإنجاز مضاعف القيمة والأهمية.

وأشارت إدارة الواحة إلى أن الدعم المستمر من لجنة الإدارة ساعد في تذليل العقبات، سواء عبر تسهيل الإجراءات اللوجستية أو تعزيز الموارد المخصصة للفرق العاملة، وهو ما انعكس في إنجاز المشروع ضمن الإطار الزمني المحدد.

يُذكر أن محطة الدفة تُعد من أبرز المرافق التابعة لشركة الواحة، وقد استُخدمت فيها تقنيات الحفر الأفقي المتطور التي ساهمت في رفع كفاءة الإنتاج وتقليل نسب الفاقد، مما جعلها نموذجًا يحتذى به في مشروعات أخرى، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويمثل هذا الإنجاز خطوة متقدمة نحو تعزيز إنتاج النفط الليبي، إذ ينسجم مع خطط مؤسسة النفط الليبية لرفع الإنتاج، عبر اعتماد سياسات قائمة على التوسع في الآبار الأفقية ومشروعات التطوير الميداني.

جهود متواصلة لزيادة إنتاج النفط الليبي

تلقّى قطاع الطاقة في ليبيا دعمًا كبيرًا من شركة الواحة، التي سجلت -بنهاية العام الماضي 2024- معدلات إنتاج

مرتفعة وصلت إلى 355 ألفًا و850 برميل يوميًا، في أعلى مستوى منذ عام 2010، قبل أن تواصل جهودها لزيادة الإنتاج خلال العام الجاري.

وتسعى ليبيا من خلال هذه القفزات النوعية إلى بلوغ معدل 1.5 مليون برميل يوميًا بنهاية العام الجاري 2025، مع استمرار التوسع في استثمارات الحقول ورفع الكفاءة التشغيلية في مختلف الشركات الوطنية.

ووضعت السلطات النفطية خطة طموحة للوصول بالإنتاج إلى نحو مليوني برميل يوميًا بحلول عام 2027، ما يعزز دور ليبيا بوصفها موردًا رئيسًا في الأسواق، وفق الخطة الليبية التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

ويرى المحللون أن زيادة إنتاج النفط الليبي لا تقتصر على دعم الاقتصاد الوطني فحسب، بل تسهم أيضًا في استقرار السوق العالمية للخام، خصوصًا في ظل التوترات الجيوسياسية وارتفاع الطلب العالمي على مصادر الطاقة.

الطاقة

أنس الحجي: عقود الغاز المسال معرّضة لأزمات بعد الهجمة الإسرائيلية

أحمد بدر

أثارت الهجمة الإسرائيلية الأخيرة على إيران وقطر مخاوف متزايدة بشأن مستقبل عقود الغاز المسال، في ظل تنامي القناعة لدى الدول الآسيوية بأن المنطقة لم تعد آمنة لتدفقات الطاقة؛ إذ انعكس هذا التصور على توجهات الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق، يقول مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الضربة لم تكن مجرد حدث أمني، بل نقطة تحول في نظرة الأسواق للعقود الخاصة بالغاز المسال ومخاطر الإمدادات على المدى الطويل.

وأضاف أن الأثر المباشر لم يكن في تراجع الإمدادات، بل في تقويض الثقة بالمصدر، وهذا التحول النفسي في الأسواق أهم من أي تعطيل مادي، إذ يجعل المشترين يعيدون حساباتهم بشأن توقيع عقود الغاز المسال الجديدة.

وأكد الحجي أن سياسات الولايات المتحدة والترويج لفكرة إغلاق مضيق هرمز أدت دورًا كبيرًا في صياغة القناعات الصينية؛ إذ مع الضربة الأخيرة، ازداد ترسيخ الفكرة بأن عقود الغاز المسال في المنطقة محفوفة بمخاطر يصعب تجاهلها.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامجه "أنسيات الطاقة"، الذي يقدمه أنس الحجي على مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، وجاءت تحت عنوان "الآثار غير المتوقعة للهجمات الإسرائيلية على إيران وقطر في أسواق الطاقة".

القناعة الصينية وتحالفات روسيا

أشار أنس الحجي إلى أن التدخل الأميركي في إيران والترويج لاحتمال إغلاق مضيق هرمز أقنع الصينيين بأن عقود الغاز المسال من الخليج معرضة للخطر.

والأهم، وفق الحجي، أن الصينيين باتوا يعتقدون أن الخطر قد يصدر من واشنطن نفسها وليس من طهران أو دول الخليج.

وأضاف أن هذه القناعة هي ما أجبر الصين على توقيع عقد جديد مع روسيا الأسبوع الماضي، وقد بدا هذا التحول مفاجئًا للأسواق، لكنه يعكس هشاشة عقود الغاز المسال الحالية، بعدما صار البديل الروسي أقل خطورة من الاعتماد على الخليج.

ولفت أنس الحجي إلى أن روسيا نفسها لم تكن راغبة في تركيز صادراتها على الصين فقط، لكنها اضطرت لذلك بعد العقوبات الأميركية والبريطانية على محطة "أركتيك 2"؛ إذ إن هذه العقوبات جعلت عقود الغاز المسال الروسية في حاجة إلى مخرج سياسي واقتصادي.

وأوضح أن الممر الشمالي يشكل الحل الصيفي لروسيا، إذ يمكن إرسال شحنات الغاز المسال إلى الصين من دون المرور بأوروبا أو الولايات المتحدة، لكن في الشتاء تعود الصعوبات؛ ما يجعل العقود مرتبطة بخيارات أكثر تكلفة.

ويرى الحجي أن هذا الوضع أجبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على إعادة التفكير في خط أنابيب "باور أوف سيبيريا"، ما فتح الطريق أمام تقارب جديد مع الصين، والنتيجة كانت توقيع عقود الغاز المسال مع روسيا بديلًا عن صفقات خليجية أو أميركية.

وأكد أن السياسات الأميركية لم تكن تهدف إلى هذا التحالف، لكنها قادت إليه بشكل غير مباشر، فقد كان من النتائج غير المتوقعة للترويج لفكرة إغلاق هرمز تقارب موسكو وبكين، على حساب عقود الغاز المسال من مناطق أخرى.

وخلص إلى أن ما حدث يوضح أن الضربة الإسرائيلية لم تؤثر في الإمدادات فقط، بل سرّعت تحولات إستراتيجية دفعت الصين وروسيا لتعزيز التعاون.

المستفيد الأميركي من الأزمة

أوضح أنس الحجي أن المستفيد الأكبر من الضربة الإسرائيلية هو شركات الغاز الأميركية؛ إذ دعمت فكرة أن عقود الغاز المسال القادمة من قطر غير آمنة، وهذا التوجه يمنح الولايات المتحدة موقعًا أقوى في السوق العالمية.

وأضاف أن الولايات المتحدة اليوم تُعد أكبر مطور لمشروعات الغاز المسال، وتسعى لتوقيع عقود طويلة الأمد مع آسيا وأوروبا؛ لذلك فإن أي اهتزاز في ثقة المشترين بالمنطقة الخليجية يزيد من جاذبية العقود الأميركية.

وأكد خبير اقتصادات الطاقة أن الأثر الحقيقي لا يظهر في الأمد القصير، بل في قرارات الدول التي كانت تخطط للتوقيع مع قطر أو الإمارات، فهذه الدول ستعيد التفكير في جدوى هذه العقود.

ولفت إلى أن الترويج السابق في أثناء الضربة على إيران، إضافة إلى الخطاب الأميركي، أسهما في دعم هذه الفكرة، فالمستهلك الآسيوي الذي يشكك الآن في عقود الغاز المسال الخليجية قد يجد البديل الأميركي أكثر استقرارًا.

ويرى الحجي أن المشهد يؤكد وجود "حروب الغاز المسال"؛ إذ تؤدي السياسات والترويج الإعلامي دورًا مساويًا للعرض والطلب، وكل ذلك يعيد رسم مستقبل العقود ويزيد من تنافسية الشركات الأميركية في الأسواق.

وتابع: "المثال الأبرز على ذلك هو الاتحاد الأوروبي، الذي يستعد لتطبيق قانون الكربون في 2027.. فهذا القانون سيزيد تكلفة عقود الغاز المسال من قطر وروسيا، في حين تُعفى الصادرات الأميركية من الرسوم وفق اتفاق ترمب السابق".

وخلص إلى أن هذه السياسات تجعل الغاز الأميركي منافسًا قويًا في أوروبا وآسيا، رغم تكاليفه المرتفعة، ومع تزايد المخاطر الأمنية في الخليج، تصبح عقود الغاز المسال الأميركية الخيار الأكثر أمانًا نسبيًا للمستهلكين.

تحولات السوق وحروب الطاقة

قال أنس الحجي إن مسار الناقلات الروسية عبر قناة السويس والبحر المتوسط نحو آسيا، يُظهر أن روسيا استطاعت تصدير النفط الخام بكميات هائلة، لكنها ما زالت عاجزة عن تمرير ناقلة غاز مسال واحدة عبر الطرق نفسها.

وأضاف أن قطر كذلك اضطرت لإرسال شحنات الغاز المسال إلى أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح؛ ما يرفع التكلفة بشكل كبير، والأمر يرتبط بـ"حروب الغاز المسال"، إذ تستعمل الدول السياسات التجارية والعقوبات لتغيير مسارات الإمدادات.

وأكد أن الهدف هو جعل عقود الغاز المسال الأميركية أكثر تنافسية مقارنة بالعقود الروسية والقطرية، مشيرًا إلى توفير روسيا مليوني دولار تقريبًا على كل شحنة تمر عبر الممر الشمالي مقارنة بالمرور حول أفريقيا.

ويجعل هذا الفارق عقود الغاز المسال الروسية مغرية في الصيف، لكنه لا يحل مشكلة الشتاء التي تزيد من التكاليف، مؤكدًا أن الاتحاد الأوروبي يؤدي دورًا محوريًا عبر تشريعاته الخاصة بالكربون، التي ستؤثر سلبًا في العقود القطرية والروسية، في حين تمنح الصادرات الأميركية ميزة تنافسية واضحة، خصوصًا بعد اتفاق ترمب مع بروكسل.

ومن شأن التنافس بين هذه القوى، أن يكشف عن حقيقة أن حروب الغاز المسال ليست مجرد منافسة اقتصادية، بل هي صراع إستراتيجي يمتد لعقود؛ لذلك فإن الضربة الإسرائيلية الأخيرة ليست حدثًا عابرًا، بل هي مؤشر على تحولات أعمق.

واختتم تصريحاته بالقول: "المستهلكون، خصوصًا في آسيا وأوروبا، أصبحوا أكثر حذرًا في توقيع عقود الغاز المسال، وهو ما يهدد استقرار السوق على المدى الطويل".

اتفاقية بـ500 مليون دولار لتمويل مشروع الربط الكهربائي بين عُمان والخليج

العربية

وقّعت هيئة الربط الكهربائي الخليجي وبنك صُحار الدولي اتفاقية تمويل مرحلي بقيمة 500 مليون دولار أميركي لدعم تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المباشر بين شبكة الهيئة وشبكة سلطنة عُمان لتعزيز أمن الطاقة على مستوى المنطقة وزيادة فرص تجارة وتبادل الطاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في خطوة إستراتيجية تعكس عمق التكامل الخليجي.

ويتضمن المشروع إنشاء خط كهربائي مزدوج الدائرة بجهد 400 كيلوفولت يربط بين محطة السلع التابعة لهيئة الربط الكهربائي في دولة الإمارات ومحطة عبري التي ستنشئها الهيئة في سلطنة عُمان، بطول إجمالي يبلغ 530 كيلومترًا.

ويشمل المشروع إنشاء محطتي نقل بجهد 400 كيلوفولت في كل من منطقة عبري بسلطنة عُمان ومنطقة البينونة بدولة الإمارات، مجهزتين بأنظمة متطورة للتحكم والحماية والاتصال لضمان الكفاءة والموثوقية والأمان، وسيتم تزويد المشروع بمحطة معوضات ديناميكية "STATCOM" لتعزيز استقرار الشبكات وزيادة قدرة النقل، بما يوفر قدرة إجمالية تصل إلى 1,600 ميغاواط، وفقًا لوكالة الأنباء الإماراتية (وام).

ويُعد المشروع خطوة إستراتيجية نحو تكامل شبكات الطاقة الخليجية، كما يمثل مبادرة حيوية لتعزيز موثوقية واستدامة أنظمة الكهرباء في المنطقة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية لتطوير البنية التحتية للطاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن المنتظر أن يحقق المشروع وفورات اقتصادية في استثمارات القدرات الإنتاجية وتكاليف التشغيل والوقود، إضافة إلى تعزيز قدرات تبادل وتجارة الطاقة بين دول مجلس التعاون وسلطنة عُمان، الأمر الذي يسهم في رفع مرونة الشبكات واستقرارها، فضلًا عن دوره في خفض الانبعاثات الكربونية دعمًا للأهداف البيئية.

وقال سعادة المهندس محسن بن حمد الحضرمي، رئيس مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي الخليجي، إن المشروع يمثل نقلة نوعية في مسيرة تكامل شبكات الكهرباء بدول مجلس التعاون، موضحًا أنه سيعزز من مكانة سلطنة عُمان كمركز محوري لتبادل الطاقة في المنطقة.

وأشار إلى أن الربط المباشر سيسهم في رفع كفاءة الشبكات وتحقيق وفورات اقتصادية وبيئية ملموسة، بما ينسجم مع أهداف رؤية عُمان 2040 ورؤى دول المجلس المشتركة في مجال الطاقة المستدامة.

شكرًا.